

## أثر تطبيق الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي في مصر (دراسة قياسية)

تاريخ الإرسال: ١٠ يناير ٢٠٢٥؛ تاريخ المراجعة: ٢٣ يناير ٢٠٢٥؛ تاريخ القبول: ٢٠ فبراير ٢٠٢٥؛ تاريخ النشر: ١ مايو ٢٠٢٥

### ملخص البحث

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية الداعمة لتحقيق عدد من الأهداف في "رؤية مصر ٢٠٣٠"، واستراتيجية التنمية المستدامة في البلاد، وعلى وجه الخصوص هدف تحقيق اقتصاد تنافسي ومتنوع، يهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المالية للمستهلكين الذين يصعب الوصول إليهم في المناطق الريفية والنائية. كما يهدف الشمول المالي إلى تطوير مستوى الثقافة المالية بين المستهلكين، وتحسين قدراتهم المالية، وتطوير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجاتهم، وإنشاء أطر قوية لحماية المستهلك لمن يتعاملون مع القطاع المالي والمصرفي. إتبعنا الدراسة المنهج الوصفي، وأسلوب التحليل الإحصائي القياسي، من أجل بناء النموذج وتحليله باستخدام نموذج (VAR ( Vector Autoregressive باستخدام برنامج Eviews نظراً لقدرته على تحليل السلاسل الزمنية والذي يشترط عدم احتواء المتغيرات على جذر الوحدة وهو ما ينطبق على متغيرات الدراسة. استخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك واختبار جرانجر للعلاقة السببية، واعتمدت الدراسة على نموذج متجه الانحدار الذاتي والتحليل الديناميكي عن طريق تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة.

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة عن عدم استقرار متغيرات الدراسة في مستوياتها، بينما استقرت عند الفرق الأول، وأشارت نتائج اختبار جرانجر للسببية إلى انعدام العلاقة السببية بين متغيري الدراسة، وبالتالي يعتبر المتغيرات مستقلين عن بعضهما البعض، كما لوحظ من خلال تقدير متجه الانحدار الذاتي، عدم وجود أي أثر لكل متغير على الآخر. أما نتائج تحليل الصدمات فقد دلت على وجود تأثيرات سلبية وإيجابية متبادلة بين متغيرات النموذج. واختتم البحث بعدد من النتائج والتوصيات أهمها: معنوية العلاقة بين محددات الشمول المالي والاستقرار المصرفي في مصر، وضرورة زيادة الوعي المالي ومحو الأمية المالية بين الأفراد.

**الكلمات المفتاحية:** الشمول المالي، الجهاز المصرفي، الاستقرار المالي، نموذج VAR

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الغندور، تغريد محمد عاطف (٢٠٢٥) أثر تطبيق الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي في مصر (دراسة قياسية)، *المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام*، ٣(٢)، ٤٩٧-٥١٩

**Study Abstract:**

Financial inclusion is considered one of the main pillars supporting the achievement of a number of goals in "Egypt's Vision 2030" and the country's sustainable development strategy, and in particular the goal of achieving a competitive and diversified economy. Egypt's Vision 2030 aims to enhance financial inclusion by expanding access to financial services for consumers who find it difficult to reach them in rural and remote areas. Financial inclusion also aims to develop the level of financial culture among consumers, improve their financial capabilities, develop innovative financial products that meet their needs, and establish strong consumer protection frameworks for those dealing with the financial and banking sector.

The study followed the descriptive approach, and the standard statistical analysis method, in order to build the model and analyze it using the VAR (Vector Autoregressive) model using the Eviews program due to its ability to analyze time series, which stipulates that the variables do not contain a unit root, which applies to the study variables. The study used unit root tests, cointegration, and Granger's test for causality. The study relied on the autoregressive vector model and dynamic analysis by analyzing the components of variance and the response function.

The results of the unit root tests revealed the instability of the study variables in their levels, while they were stable at first difference. There is no effect of each variable on the other. The results of the shock analysis indicated that there are mutual negative and positive effects between the variables of the model. The study concluded with a number of results and recommendations, the most important of which are: the significance of the relationship between the determinants of financial inclusion and banking stability in Egypt.

**Keywords:** Financial inclusion, the banking system, financial stability, the VAR model

## مقدمة

يشير الشمول المالي إلى توافر واستخدام المنتجات والخدمات المالية الميسورة التكلفة والمفيدة التي تقدمها الشركات أو الأفراد لتلبية الاحتياجات، مثل المعاملات ومدفوعات الائتمان والمدخرات، وتقديم هذه الخدمات لهم بطريقة مسؤولة ومستدامة. أن الشمول المالي يحسن من فعالية وتوافر الخدمات المالية بينما تكون آمنة وملائمة وأمنة وفعالة من حيث التكلفة. (Global Financial System 2010)

هناك أدلة متزايدة من الدراسات السابقة تشير إلى أن التقدم في الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي ويساهم في النمو الاقتصادي للبنوك، والكفاءة المالية، والأداء. كما تستفيد الحكومة بشكل كبير من زيادة الأنشطة الاقتصادية المحلية التي تقلل عدم المساواة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي. يمكن استخلاص تعريف الشمول المالي من المصطلح نفسه، مع "التضمين" بمعنى أن الفرد مشمول في النظام؛ أي أن الفرد لديه حساب في مؤسسة مالية رسمية، وفرصة الادخار والاقتراض بشكل رسمي، والتأمين التعاقدية واستخدام خدمات الدفع (Swamy, 2014).

يعتبر الشمول المالي، أولوية سياسية لمعظم الحكومات ذات الاقتصادات الناشئة، يستهدف التخصيص الفعال لأموال رأس المال من خلال تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر، وبالتالي تقليل مستوى عدم المساواة والحد من مستويات الفقر. يُعترف بالشمول المالي باعتباره أحد الركائز الأساسية لأهداف التنمية للألفية العالمية، يمنح الشمول المالي الأشخاص إمكانية الوصول إلى الأدوات المالية التي تسمح لهم بالاستثمار في تعليمهم أو أن يصبحوا رواد أعمال. (Kunt, and Klapper, 2012)

كان أحد الدروس الرئيسية المستفادة من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٩، هو أهمية احتواء المخاطر المالية النظامية والحفاظ على الاستقرار المالي. وفي الوقت نفسه، تسعى الاقتصادات النامية إلى تعزيز الشمول المالي، أي زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة، كجزء من استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية والمالية. وهذا يثير التساؤل حول ما إذا كان الاستقرار المالي والشمول المالي، بشكل عام، بدائل أو مكمل. بمعنى آخر، هل يميل التحرك نحو المزيد من الشمول المالي إلى زيادة الاستقرار المالي أو تقليله؟ اقترح عدد من الدراسات كلاً من الطرق الإيجابية والسلبية التي يمكن أن يؤثر بها الشمول المالي على الاستقرار المالي، تساهم هذه الدراسة في الأدبيات حول هذا الموضوع من خلال تقدير آثار متغيرات الشمول المالي على بعض مقاييس الاستقرار المالي. (Aterido Beck, & Lacovone 2013)

ويعتبر الشمول المالي، وهو عامل تمكين للنمو الاقتصادي، وأولوية سياسية لمعظم الحكومات ذات الاقتصادات الناشئة. الأنظمة المالية هي اللبنة الأساسية التي تسهل وتحافظ على النمو الاقتصادي في أي اقتصاد.

الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر مؤشرات الشمول المالي في مصر على استقرار الجهاز المصرفي. يتم استخدام المحددات كمتغيرات مستقلة. لتحقيق هذا الهدف، يتم استخدام بيانات من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للبنك الدولي، وتحليل العينة الإحصائية الوصفية لبناء نموذج اقتصادي خاص بمصر يقوم بتقدير وتقييم تأثير الخصائص الفردية على مؤشرات الشمول المالي. (Zamil & etal 2021)

### الدراسات السابقة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى عرض الأفكار الرئيسية من الأدبيات حول الشمول المالي وأثره على استقرار القطاع المصرفي، تم تخصيص عدد قليل من الدراسات التجريبية للتحقيق في نتائج أداء الشمول المالي، ومع ذلك، فقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة بين دراسات تظهر الجانب الايجابي وأخرى تعرض الجوانب السلبية لتطبيق الشمول المالي نعرض منها كما يلي:

### الدراسات التي ترصد الجانب الايجابي

#### دراسة (٢٠١٩) عادل عبد العزيز السن

تهدف الدراسة الى إلقاء الضوء على دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وعرض مؤشرات الشمول المالي بالدول العربية، وإلقاء الضوء على آليات تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجية واضحة في ضوء معايير وضوابط الشمول المالي التي وضعتها مجموعة ال ٢٠، وتزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المال، مع عرض لتجارب بعض الدول، أكدت الدراسة على ضرورة تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفض، تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة : والمتوسطة ومتناهية الصغر. (السن، ٢٠١٩)

#### دراسة (2019) Abeer Rashdan1 & Noura Eissa

قامت هذه الدراسة بفحص محددات الشمول المالي في مصر باستخدام قاعدة بيانات Global Findex 2017 التابعة للبنك الدولي لإجراء الانحدار اللوجستي. تثبت النتائج التجريبية أنه لا توجد علاقة

ذات دلالة إحصائية بين الجنس ومستوى الشمول المالي في مصر، في حين أن الأفراد الأكثر ثراءً وتعليمًا وكبار السن مشمولون بقوة أكبر في النظام المالي.

كشفت نتائج الدراسة أن العائق الرئيسي أمام الشمول المالي هو في الواقع نقص المال. مما يعيق فتح حساب رسمي أو حساب توفير أو حساب ائتمان. من خلال تدابير السياسة الممكنة، توصي الورقة البحثية بضرورة اتباع نهج تقدمي لمحو الأمية المالية القوية والوعي من أجل ظهور دور إيجابي للنمو الاقتصادي للشمول المالي في الاقتصاد المصري. (Rashdan & Eissa 2019)

#### دراسة هبة محمود الباز (20٢١)

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح التجربة المصرية الآخذة في الاتساع حاليًا في الشمول المالي، والجهود الحكومية لتعزيزه بشكل فعال والتحديات التي لا تزال قائمة. توصلت الدراسة إلى أن مصر تعاني من مستويات عالية من الإقصاء المالي، خاصة عند مقارنتها بمجموعات الدول الأخرى. أوضح تحليل الوصول إلى استخدام الخدمات المالية التي يستخدمها الأفراد أو المؤسسات أن العديد من المصريين لا يزالون مستبعدين من النظام المالي الرسمي في العديد من الجوانب، وتوصي الدراسة بخطوات فعلية لتوسيع الخدمات المصرفية الإلكترونية والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، لإحداث ثورة في مكاتب البريد، وإزالة الحواجز المادية والبيروقراطية والمالية التي تعيق الشمول المالي. (الباز، ٢٠٢١)

#### دراسة (٢٠٢٢)، وآخرون، Saleh F. A. Khatib

قامت الدراسة بتقييم العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك في فلسطين باستخدام التحليل الديناميكي anel المطبق على عينة من ١١ مصرفًا، مع نموذجين اقتصاديين يمثلان مؤشرات الربحية على مدى تسع سنوات (٢٠١٢-٢٠٢٠). بالإضافة إلى نماذج الانحدار الخطي، تم استخدام الطريقة المعممة لمقدر اللحظات. أظهرت النتائج أن الوصول إلى الخدمات المالية على سبيل المثال، ( عدد ماكينات الصرف الآلي (ATMs) وعدد فروع البنوك)، وتقديم الخدمات (بما في ذلك متوسط تكاليف الاحتفاظ بالحساب الجاري)، ومع ذلك، ينعكس استخدام الخدمات المالية في رقم الحساب البنكي الائتماني الصغير، والمؤسسات المتوسطة الحجم والتي لا تؤثر على ربحية البنوك، ومن بين المتغيرات الخاصة بالبنك، تم العثور على نسب القروض المتعثرة، ونسب التكلفة إلى الدخل، والسيولة باعتبارها المحركات الرئيسية للربحية. يجب على صانعي السياسات في فلسطين إعطاء الأولوية للمؤسسات المالية من خلال اعتماد قواعد تشجع إقراض ممارسات المؤسسات المالية. (Khatib, S. F. A., et al, 2021)

## الدراسات التي ترصد الجانب السلبي

## دراسة احمد سعيد البكل، وآخرون (٢٠٢٢)

تقيس الدراسة أثر الشمول المالي على معدل النمو الاقتصادي. قام الباحث ببناء نموذج قياسي يستخدم لقياس العلاقة الكمية والسببية، تبين من نتائج نموذج ARDL أنه ليس هناك أي متغيرات من الشمول المالي معنوية التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير بشكل مباشر لكن قد يزداد تأثيره عندما يتم تطبيق المنظومة بالكامل حيث إن الشمول المالي لم يتم تطبيقه الا منذ ٨ سنوات فقط، هناك علاقة ذات تأثير محدود بين تطبيق الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي، وذلك قد يرجع الى عدم اكتمال تطبيق منظومة الشمول المالي في مصر وذلك بسبب العادات الاستهلاكية وميل الافراد الى الاحتفاظ بالنقود بشكلها السائلة وعدم استخدام تطبيقات الشمول المالي. (البكل وآخرون، ٢٠٢٢)

## دراسة (٢٠٢١)، Hasanul Banna and Md Rabiul Alam

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الشمول المالي الرقمي (DFI) على الاستقرار المصرفي من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة باستخدام بيانات panel ٥٧٤ بنكاً من سبع دول آسيوية ناشئة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨. وتشير النتائج إلى أن DFI يجلب الاستقرار المصرفي والنظام المالي الرقمي المتكامل بين البنوك الآسيوية الناشئة ليس مجرد وسيلة لضمان الاستقرار المصرفي، بل يضمن التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة التي تساعد على تحقيق الاستدامة المالية، والتي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. (Hasanul & Rabiul, 2021)

## دراسة (٢٠١٤)، Morgan, Peter J.; Pontines, Victor

تساهم هذه الدراسة في هذا الموضوع من خلال تقدير آثار مختلف مقاييس الشمول المالي (مع بعض المتغيرات الحاكمة) على بعض مقاييس الاستقرار المالي، بما في ذلك القروض المصرفية المتعثرة ودرجات البنك Z. وجدت بعض الأدلة على أن زيادة حصة الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) تساعد على الاستقرار المالي، وذلك بشكل أساسي عن طريق الحد من القروض المتعثرة ويشير هذا إلى أن تدابير السياسة العامة لزيادة الشمول المالي، على الأقل من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، سيكون لها فائدة جانبية تتمثل في المساهمة في الاستقرار المالي أيضاً.<sup>12</sup> (Morgan & Pontines, 2014)

## دراسة Siddik and Kabiraj (2020)

أظهرت الدراسة تأثير التمويل الرقمي على المؤسسات المالية والتنفيذ السليم للشمول المالي يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي المستدام من خلال القضاء على الفقر. الفقر أكثر وضوحاً بين سكان الريف والمحرومين، الذين عادة ما يتم إهمالهم في معظم المجتمعات المتقدمة، مما يعيق النمو المالي لأي بلد. يمكن تضمين هذه الأنواع من الأشخاص المحرومين في الخدمات المالية الرسمية من خلال تطبيق رقمي بشكل صحيح. (Siddik & Kabiraj, 2020)

### التعليق على الدراسات السابقة:

من عرضنا للدراسات السابقة نرى انه تميل الدراسات السابقة إلى إيجاد آثار إيجابية لزيادة الشمول المالي على الاستقرار المالي، أي أن الاثنين مكملان بدلاً من وجود مقايضة بينهما. بالنسبة لهذه الدراسة، وجدنا أدلة على أن زيادة حصة إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الإقراض المصرفي تساعد على الاستقرار المالي، وذلك بشكل أساسي عن طريق تقليل القروض المتعثرة وتقليل احتمالية التخلف عن السداد من قبل المؤسسات المالية. ويشير هذا إلى أن تدابير السياسة العامة لزيادة الشمول المالي، على الأقل من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، سيكون لها فائدة جانبية تتمثل في المساهمة في الاستقرار المالي أيضًا. كما وجدنا أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يميل إلى زيادة الاستقرار المالي، في حين أن ارتفاع نسبة الائتمان المصرفي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي يقلل من الاستقرار المالي. تتوافق هذه النتائج مع كلا مقاييس الاستقرار المالي المستخدمة في الدراسة. يمكن أن يأخذ العمل المستقبلي في الاعتبار آثار تدابير إدراج الأسرة، مثل النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم ودائع أو قروض في مؤسسة مالية رسمية. يمكننا أيضًا فحص مقاييس أخرى للاستقرار المالي، مثل تقلب نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو القروض المصرفية، أو الودائع المصرفية، أو وجود أزمات مالية.

### مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في تقدير أثر تطبيق الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي في مصر، وما يتضمنه من تحليل للقطاع المصرفي في مصر، حيث تعاني مصر من تدني مستويات الشمول المالي، مقارنة بالمستويات العالمية، حيث ان المعاملات النقدية هي السائدة على سوق المعاملات المصرفية، وما قد يترتب على ذلك من التعرض لمخاطر تمويل الأعمال غير المشروعة والتهرب الضريبي وغسل الأموال، ومن هنا نستنتج الأسئلة البحثية التالية:

١. هل يتأثر استقرار القطاع المصرفي في مصر بعدد افرع البنوك؟
٢. ما المقصود بالشمول المالي وما هي أهدافه واستراتيجياته؟
٣. هل للشمول المالي دور في تحقيق الأهداف الاقتصادية؟
٤. ما هي معوقات تحقيق الشمول المالي الكامل في مصر؟
٥. هل يتأثر أداء البنوك بشكل إيجابي بعدد أجهزة الصراف الآلي؟

### أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في تبني دراسة اثر تطبيق الشمول المالي على استقرار الجهاز المصرفي المصري والوقوف على نتائجها، وتأتي دراسة الأثر من خلال استخدام الاحصائي الوصفي نموذج قياسي ووضع التوصيات بناء على نتائج النموذج.

### أهداف الدراسة

من أهمية الدراسة فإن الهدف من الدراسة يتمثل في:

- أ. دراسة وتحليل الوضع الراهن بعد تطبيق الشمول المالي.
- ب. ابراز اهم الآثار المترتبة على تطبيق الشمول المالي وانعكاسه على اداء واستقرار القطاع المصرفي.

### حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية جمهورية مصر العربية دون غيرها ، أما الحدود الزمنية فتتمثل في الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢٠ وهي الفترة حيث البيانات المالية متاحة على موقع البنك الدولي.

### منهجية وأسلوب الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الاحصائي حيث تتطرق الى دراسة الشمول المالي في ضوء مراحل واستراتيجيات تطبيقه التي استخدمتها مصر للتحويل نحو الشمول المالي واعتمدت الدراسة على تجميع البيانات من مؤشرات البنك الدولي لاستخدامها في النموذج القياسي لتقدير العلاقات الكمية والسببية عن أثر الشمول المالي ومؤشراته على الاستقرار المصرفي في مصر.

## خطة الدراسة

وتنقسم الدراسة على النحو التالي. الجزء النظري: تعريف الاستقرار المالي والشمول المالي، وفوائده البيانات المتاحة حول الاستقرار المالي والشمول المالي، بما في ذلك القيود التي تفرضها الندرة النسبية للشمول المالي، للعلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. يستعرض الجزء العملي: النموذج القياسي المستخدم في الدراسة والنتائج الاقتصادية القياسية.

### أولاً: الشمول المالي

يشتمل الشمول المالي على بعض العناصر الضرورية: فهو يتيح الوصول إلى الفئات منخفضة الدخل والمستبعدة مالياً للوصول إلى الخدمات المالية. باختصار، يجب أن تقي عملية الشمول المالي السليمة والفعالة بمعايير معينة، بما في ذلك وجود مؤسسات مالية مستقرة مصحوبة بهيئات تنظيمية، وسهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأفراد وخاصة الفئات المستبعدة مالياً، واستدامة الوسطاء الماليين على المدى الطويل، وتقديم منتجات مالية متميزة تتناسب مع احتياجات المجموعات المختلفة، كما يتضمن الشمول المالي زيادة عدد الأفراد، ومعظمهم من الفقراء، الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية عبر الحسابات المصرفية الرسمية. يجب النظر إلى الشمول المالي على أنه سلسلة من الخطوات، بدءاً من زيادة استخدام التمويل الرقمي، مما يؤدي إلى شمول البيانات المالية وبالتالي الشمول المالي، وكلها تقع تحت مظلة الحد من الفقر. (Morgan, Peter & Pontines, Victor, 2014)

تعاني البلدان ذات الدخل المنخفض من عدم قدرة الشركات والأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لعدد من الأسباب: محدودية فروع البنوك والمؤسسات المالية؛ محدودية توافر ماكينات الصرف الآلي (ATMs)؛ التكاليف المرتفعة نسبياً لخدمة الودائع والقروض الصغيرة؛ قيود على تحديد الهوية الشخصية؛ القيود المفروضة على الأصول القابلة للتخصيص والمعلومات الائتمانية.

ويهدف الشمول المالي إلى جذب السكان "غير المتعاملين مع البنوك" إلى النظام المالي الرسمي بحيث تتاح لهم الفرصة للوصول إلى الخدمات المالية التي تتراوح من المدخرات والمدفوعات والتحويلات إلى الائتمان والتأمين. كما يهدف إلى ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل الفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة. (Siddik,

Md & Kabiraj, Sajal, 2020)

## ثانياً: الاستقرار المالي

لا يوجد تعريف متفق عليه للاستقرار المالي، لأن الأنظمة المالية معقدة وذات أبعاد ومؤسسات ومنتجات وأسواق متعددة. في الواقع، ربما يكون وصف عدم الاستقرار المالي أسهل من وصف الاستقرار. يُعرّف موقع البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي بأنه: "...وضع يكون فيه النظام المالي - الذي يتكون من الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للسوق - قادراً على تحمل الصدمات، وبالتالي تقليل احتمالية حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية التي تكون شديدة بما يكفي لإضعاف تخصيص المدخرات بشكل كبير لفرص الاستثمار المربحة". (Drehmann, M., et al, 2011)

كما يحدد البنك المركزي الأوروبي ثلاثة شروط خاصة مرتبطة بالاستقرار المالي:

١. يجب أن يكون النظام المالي قادراً على تحويل الموارد بكفاءة وسلسلة من المدخرين إلى المستثمرين.
٢. ينبغي تقييم المخاطر المالية وتسعيرها بدقة معقولة، كما ينبغي إدارتها بشكل جيد نسبياً.
٣. يجب أن يكون النظام المالي في وضع يسمح له بامتصاص الصدمات والمفاجآت المالية والحقيقية.

ربما يكون الشرط الثالث هو الأكثر أهمية، لأن عدم القدرة على امتصاص الصدمات يمكن أن يؤدي إلى دوامة هبوطية تنتشر عبر النظام وتصبح معززة ذاتياً، مما يؤدي إلى أزمة مالية عامة وتعطيل الوساطة المالية على نطاق واسع، نظرياً: "يكون النظام المالي في نطاق من الاستقرار كلما كان قادراً على تسهيل أداء الاقتصاد، وتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخلياً أو نتيجة لأحداث عكسية كبيرة وغير متوقعة، وينصب التركيز على المرونة في مواجهة الصدمات والقدرة المستمرة على الأداء الفعال للوظيفة الأساسية المتمثلة في التوسط في المدخرات والاستثمار (والاستهلاك) في الاقتصاد الحقيقي. وعلى نفس المنوال، فإن التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي تشكل مخاطر نظامية. وتعرف لجنة الاستقرار المالي العالمي (CGFS 2010) المخاطر النظامية على أنها "خطر تعطل الخدمات المالية الذي ينجم عن ضعف النظام المالي بأكمله أو أجزاء منه، ويمكن أن يكون له عواقب سلبية خطيرة على الواقع الحقيقي". (European Central Bank. 2012)

وتصنف مخاطر النظام المالي إلى بعدين: الأول ينطوي على التعامل مع تطور المخاطر الإجمالية في النظام المالي بمرور الوقت، ويُعرف هذا بالاتجاه بمسايرة التقلبات الدورية للنظام المالي كنتيجة للتغذية المرتدة الإيجابية بين الاقتصاد والنظام المالي، أو ما يسمى القناة المالية الكلية. Eid, N., & Awad, M. (2018).

تظهر التغذية المرتدة من خلال عدد من القنوات المختلفة ، كما يلي:

- (١) رأس مال البنك / الإقراض؛ يجبر الانخفاض في رأس مال البنك على تقليص الإقراض، ولكن في المجمل يمكن أن يؤثر ذلك سلبًا على الاقتصاد، مما يؤدي إلى مزيد من الخسائر في رأس المال.
- (٢) قيمة الأصول / الإقراض المصرفي؛ يعني الانخفاض في قيم الأصول مثل العقارات المستخدمة للضمانات قد تؤدي إلى خفض القدرة على الإقراض، والذس قد يؤدي بالتبعية الانخفاض في قيم الأصول.
- (٣) تفاعلات سعر الصرف / الميزانية العمومية؛ يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تدهور صافي الأصول إذا اقترضت الشركات بعملات أجنبية، وهذا التدهور يمكن أن يضعف النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى مزيد من انخفاض قيمة العملة و فقدان الثقة في القطاع المصرفي
- (٤) الرافعة المالية. قد يؤدي ضعف النمو الاقتصادي إلى خسائر رأسمالية تزيد من الرافعة المالية، مما يؤدي إلى انخفاض الإقراض المصرفي ومزيد من الضعف الاقتصادي.
- (٥) سعر الفائدة / مخاطر الائتمان. قد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تقليل قدرة الشركات على سداد الديون، مما يؤدي إلى ارتفاع أقساط المخاطر التي تنعكس في ارتفاع أسعار الفائدة، وما إلى ذلك.

### ثالثًا: فوائد الشمول المالي

على الرغم من أن الشمول المالي هو أحد المساهمين الرئيسيين في النمو الاقتصادي، إلا أنه ليس العامل الوحيد. وفقًا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦، ينبغي للشمول المالي "إدخال الفقراء إلى الاقتصاد الرسمي، كما أن زيادة عدد فروع البنوك الرسمية لا يضمن تحسين الشمول المالي ، لأن معظم البنوك لا تستهدف المجتمعات المستبعدة مثل المناطق الريفية كهدف رئيسي. علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى نظام قوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجعل من الصعب استهداف الفئات التي تتعرض للتمييز في المجتمع مثل النساء والفقراء وغير المتعلمين. (Federation of Egyptian Banks, 2017) ومن أجل تحقيق الشمول المالي للحد من الفقر، يجب أن يظهر عمل تعاوني بين القطاعين العام والخاص، وتحديدًا في الاقتصادات الناشئة. يجب أن يشمل التدخل الحكومي المباشر توفير مزايا الرعاية الاجتماعية للفئات الاجتماعية التي تتعرض للتمييز في المجتمع. يجب على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص تقديم منتجات وخدمات التمويل الرقمي للفقراء والمستبعدين من السكان، لتشجيعهم على المشاركة في القطاع المالي الرسمي من رابع: خلال القنوات الرقمية عبر هواتفهم المحمولة. على سبيل المثال، دعم البنك المركزي المصري الحكومة المصرية في استضافة مؤتمر السياسات العالمية للتحالف من أجل الشمول

المالي لعام ٢٠١٧، والذي شاركت فيه أكثر من ٩٤ دولة و ١١٩ مؤسسة دولية. ونتيجة لذلك، وافق البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة على العمل بشكل مشترك لتعزيز الشمول المالي للمرأة (الشمول المالي من خلال الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية: حالة مصر. Eid, N., & Awad, M., 2018)

#### رابعاً: محددات الشمول المالي

- العديد من الدراسات السابقة أظهرت عدد من محددات الشمول المالي كما يلي:
- أ. التوزيع الجغرافي لفروع البنوك وعلاقته باحتمالية ملكية حساب بنكي بين الأفراد ذوي الدخل المنخفض نسبياً.
  - ب. انخفاض التكاليف المصرفية
  - ج. تعزيز الحقوق القانونية
  - د. الاستقرار السياسي و متطلبات توثيق أقل لفتح حساب.
  - هـ. مستويات التعليم العالي والدخل المرتفع. (Alshatti, Ali Sulieman, 2015)

#### خامساً: الشمول المالي في مصر

وضعت مصر الشمول المالي كأولوية خلال السنوات الماضية. شارك البنك المركزي المصري في العديد من المبادرات الإقليمية والعالمية لتحسين الشمول المالي في مصر.

#### الأهداف الإستراتيجية للشمول المالي

- حماية المستهلك وبناء ثقة المستهلك في القطاع المصرفي.
- توسيع الثقافة المالية، وزيادة القدرات المالية للمستهلكين والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبناء قدرات موظفي البنوك وصانعي السياسات على مفاهيم الشمول المالي.
- تشجيع ريادة الأعمال والشركات الناشئة من خلال تقديم خدمات غير مالية والاستفادة من بنية تحتية شاملة وفعالة.
- توفير وتسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة / الشركات الناشئة إلى الخدمات المالية وتشجيع اندماجها في القطاع الرسمي.
- التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية.
- الاستثمار في تمكين التكنولوجيا المالية والبنية التحتية المالية الرقمية.
- توسيع وترسيخ الخدمات المصرفية وتحفيز الادخار.

- إتاحة الوصول والاستفادة من الخدمات المالية (المصرفية وغير المصرفية) لكافة شرائح المجتمع حسب احتياجات العملاء.
- تمكين النظام البيئي لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي. (Chowdhury., et al., 2016)

وتتمثل القاعدة المؤسسية المسؤولة عن متابعة تطبيق الشمول المالي في مصر في التالي:  
أ. المجلس القومي للمدفوعات والشمول المالي في مصر

مع إطلاق المجلس القومي للمدفوعات NCP في عام ٢٠١٦، بدأت خطة مصر للشمول المالي قابلة للتحقيق، مع استمرار الخطوة الصعبة لتحويل الاقتصاد تدريجياً إلى اقتصاد غير نقدي من خلال: (١) الحد من استخدام الأوراق النقدية خارج النظام المصرفي. (٢) تحفيز المدفوعات الإلكترونية؛ (٣) تحديث أنظمة الدفع الوطنية. هذا من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي ويحسن مستويات معيشة المواطنين. يعمل حزب المؤتمر الوطني على ضمان تنفيذ عملية الشمول المالي بنجاح أولاً من قبل الحكومة ثم من قبل المواطنين. (Aterido, R., et al, 2013)

#### ب. البنك المركزي المصري والشمول المالي

يمكن تفسير حالة الشمول المالي في مصر من خلال إجراءات الهيئات الرقابية المالية مثل البنك المركزي المصري (CBE) والجهاز المصري للرقابة المالية (FRA). البنك المركزي هو المشرف وواضع السياسة النقدية لجميع المؤسسات المصرفية التجارية والمتخصصة وكذلك المؤسسات غير المصرفية مثل البنوك الاستثمارية وسوق الأوراق المالية والتمويل الأصغر والتأمين وما إلى ذلك، تم تلخيص الخطوات الفعلية التي اتخذها البنك المركزي المصري لزيادة الشمول المالي، فيما يلي: (Eid, N., & Awad, M., 2018)

١. استخدام محافظ الهاتف المحمول بالتركيز على المعاشات الاجتماعية الحكومية ومدفوعات الائتمان والمدفوعات الشهرية من / إلى المقترضين (مؤسسات التمويل الأصغر).
٢. توفر أجهزة الصراف الآلي بدون بطاقة عمليات إيداع / سحب نقدي لمحافظ الهاتف المحمول.
٣. التحويلات المالية الدولية (IMT) تستقبل IMT في محافظ الهاتف المحمول.

٤. جمعيات المدخرات والقروض القروية (VSLA): تمكن المشاركين من تنظيم أنفسهم في مجموعات ادخار وائتمان غير رسمية لتجميع مدخرات تزيد عن ٤.٥ مليون جنيه مصري. يستخدم أعضاء VSLA مدخراتهم الجماعية للحصول على قروض.
٥. السلع الاستهلاكية سريعة الحركة (FMCG): الرقمية حيث يبدأ كل من العملاء والتجار في إجراء المدفوعات وتحصيلها من خلال محافظهم المتنقلة.
٦. رموز QR للدفع عبر الهاتف المحمول: لتحويل الأموال بين العملاء والتجار للسحب والتحويل إلى وتخزين الأموال في محافظهم الإلكترونية.
٧. التمويل النانوي: طلب قروض فورية طارئة منخفضة عبر الهاتف المحمول، تتحدد القيمة وفقاً للتصنيف الائتماني.

سادساً: مؤشرات الشمول المالي في مصر بناءً على قاعدة بيانات المؤشر العالمي:

١. الحسابات الرسمية
٢. الدفع بواسطة الهاتف المحمول
٣. سلوك الادخار
٤. الحسابات الائتمانية
٥. الاقتراض الرسمي أو غير الرسمي
٦. الحواجز التي تحول دون الشمول المالي (Bitar, et al., 2018)

سابعاً: النموذج القياسي

للتحقق من الارتباط بين الاستقرار المالي والشمول المالي، نقوم بتقدير معادلة الديناميكية التالية:

$$finstabi_{i,t} (Y) = \alpha (fininclusion_{i,t}) + \beta X_{i,t} + \varepsilon$$

حيث  $finstabi (Y)$  (BANK Z-SCORE) هي مقياس الاستقرار المالي المتمثل بمجموع رأس المال إلى الأصول والعائد على الأصول مقسوماً على الانحراف المعياري للعائد على الأصول، المتغيرات المستقلة المعبره عن الشمول المالي تتمثل في (ودائع البنك الى أصوله %، الخصوم المتداولة الى GDP، ودائع البنوك الى الـ GDP، حجم الائتمان الى حجم الودائع، BANK ROA العائد الى الأصول، BANK ROE العائد الى حقوق الملكية، التحويلات الواردة من الخارج كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، REMITTANCE INFLOWS to GDP (%، أفرع البنوك التجارية Commercial bank

(branches (per 100,000 adults). لتقدير المعادلة، تستخدم هذه الدراسة بيانات سلسلة زمنية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠، وهي الفترة توفر فيها بيانات مقياس الشمول المالي التابع للبنك الدولي، التي تم الحصول عليها من موقع GFDD، وهي قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي. أخيراً، تم الحصول على نسبة الائتمان الخاص من قبل بنوك الودائع المالية والمؤسسات المالية الأخرى إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الأصول السائلة إلى الودائع والتمويل قصير الأجل من GFDD. يوضح الجدولان 1 و 2 الإحصاء الوصفي والارتباطات، على التوالي، للمتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي. تعتبر الارتباطات في الجدول ٣ منخفضة جداً، مما يشير إلى أنه من غير المحتمل أن تكون العلاقات الخطية المتعددة مشكلة في تقدير النموذج.

### جدول (1) الوصف الإحصائي

|              | ZSCORE   | ROE      | ROA      | REMITT   | LIAGDP  | DEGDP | DEASS    | CREDEP   | COMBRAN           |
|--------------|----------|----------|----------|----------|---------|-------|----------|----------|-------------------|
| Mean         | 16.88531 | 16.09760 | 1.225750 | 5.968331 | 73.1457 | 2     | 65.69115 | 76.97381 | 45.85150 4.782199 |
| Median       | 16.95159 | 14.73271 | 1.101580 | 6.152338 | 72.4421 | 1     | 64.82406 | 79.27001 | 46.90242 4.593675 |
| Maximum      | 22.19671 | 23.52920 | 2.034506 | 6.960799 | 92.0351 | 6     | 81.20385 | 81.78069 | 62.31179 6.758203 |
| Minimum      | 12.21826 | 8.807306 | 0.514825 | 3.783210 | 54.5464 | 1     | 57.14768 | 66.07222 | 29.97084 3.808828 |
| Std. Dev.    | 3.413237 | 5.003297 | 0.531770 | 0.817315 | 12.1828 | 7     | 6.353820 | 4.865720 | 10.10699 0.808907 |
| Skewness     | 0.053542 | 0.031970 | 0.122223 | 1.1684   | 0.15441 | 86    | 0.880795 | 0.8589   | 0.014841 1.605103 |
| Kurtosis     | 1.590459 | 1.561320 | 1.467859 | 4.170812 | 1.85394 | 8     | 3.425547 | 2.541976 | 1.821238 4.790191 |
| Jarque-Bera  | 1.332182 | 1.382592 | 1.604807 | 4.554825 | 0.93921 | 1     | 2.189529 | 2.107461 | 0.926907 9.006808 |
| Probability  | 0.513713 | 0.500926 | 0.448250 | 0.102549 | 0.62524 | 9     | 0.334618 | 0.348635 | 0.629107 0.011071 |
| Sum Sq. Dev. | 270.1650 | 257.5616 | 19.61200 | 95.49329 | 1170.33 | 1     | 1051.058 | 1231.581 | 733.6240 76.51518 |
|              | 174.7528 | 375.4947 | 4.241691 | 10.02005 | 2226.33 | 6     | 605.5654 | 355.1285 | 1532.268 9.814955 |

جدول (٢) مصفوفة الارتباط للمتغيرات

|         | ZSCORE              | ROE                 | ROA                 | REMITT              | LIAGDP              | DEGDP               | DEASS               | CREDEP              | COMBRAN           |
|---------|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|---------------------|-------------------|
| ZSCORE  | 1.000000<br>-----   |                     |                     |                     |                     |                     |                     |                     |                   |
| ROE     | 0.953851<br>0.0000  | 1.000000<br>-----   |                     |                     |                     |                     |                     |                     |                   |
| ROA     | 0.978281<br>0.0000  | 0.993468<br>0.0000  | 1.000000<br>-----   |                     |                     |                     |                     |                     |                   |
| REMITT  | 0.642884<br>0.0072  | 0.617063<br>0.0109  | 0.624011<br>0.0098  | 1.000000<br>-----   |                     |                     |                     |                     |                   |
| LIAGDP  | -0.946167<br>0.0000 | -0.860844<br>0.0000 | -0.890473<br>0.0000 | -0.707632<br>0.0022 | 1.000000<br>-----   |                     |                     |                     |                   |
| DEGDP   | -0.797794<br>0.0002 | -0.753904<br>0.0007 | -0.752178<br>0.0008 | -0.659764<br>0.0054 | 0.905977<br>0.0000  | 1.000000<br>-----   |                     |                     |                   |
| DEASS   | 0.552416<br>0.0265  | 0.441912<br>0.0866  | 0.459549<br>0.0733  | 0.287058<br>0.2810  | -0.725798<br>0.0015 | -0.840948<br>0.0000 | 1.000000<br>-----   |                     |                   |
| CREDEP  | -0.983045<br>0.0000 | -0.949033<br>0.0000 | -0.968462<br>0.0000 | -0.657102<br>0.0057 | 0.961409<br>0.0000  | 0.856850<br>0.0000  | -0.629512<br>0.0090 | 1.000000<br>-----   |                   |
| COMBRAN | 0.780884<br>0.0004  | 0.741163<br>0.0010  | 0.754403<br>0.0007  | 0.491624<br>0.0531  | -0.793803<br>0.0002 | -0.752893<br>0.0008 | 0.628387<br>0.0091  | -0.804522<br>0.0002 | 1.000000<br>----- |

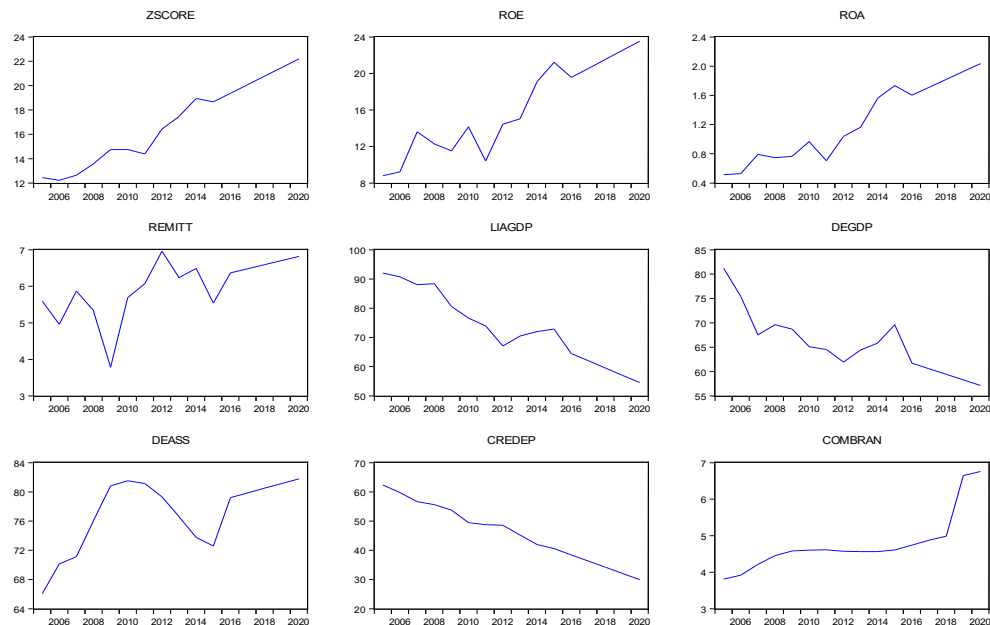
فحص الاستقرارية لكل متغير باستخدام اختبار ADF، والذي أكد أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى وأنها استقرت تماماً عند الفرق الأول.

جدول (٣) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

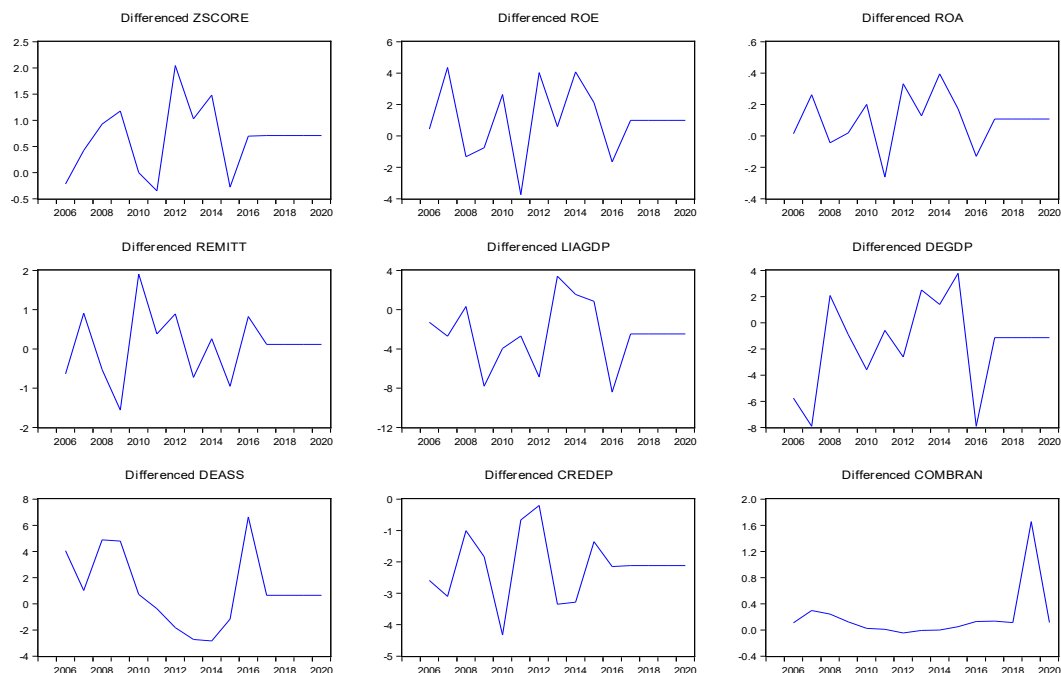
| Test      | ADF         |                  |
|-----------|-------------|------------------|
| Variables | Level       | First difference |
| Y         | 0.16555C 3  | -4.20720*3       |
| X1        | -0.85982C 3 | -5.6452C * 3     |
| X2        | -0.37062C3  | -4.9967C* 3      |
| X3        | -3.3291 C3  | -5.4291 C**4     |
| X4        | -2.10791C3  | -4.3236 C**3     |
| X5        | -0.5682 C3  | -3.8397 C*3      |
| X6        | -2.58201C3  | -2.5820C*3       |
| X8        | -2.1914 C3  | -2.5985N**3      |
| X9        | 0.13521C3   | -8.3612 C*3      |

ملاحظات: تمثل  $t$  الاتجاه الزمني، بينما تمثل  $C$  الثابت،  $N$  تمثل عدم تأثر السلسلة (\*) و (\*\*) تعني أن المتغير مستقر عند ١٪ و ٥٪ على التوالي، الرقم الذي يلي القيم الحرجة تمثل عدد الإبطاء.

الشكل رقم (١) المسار الزمني لجميع المتغيرات في المستوى (20٠٥ : 20٢٠)



الشكل رقم (٢) المسار الزمني للمتغيرات لجميع الدول في الفرق الأول (20٠٠ : 20٢٠)



$$Y_{it} = \alpha_0 + \beta_1 X1_{it} + \beta_2 X2_{it} + \beta_3 X3_{it} + \beta_4 X4_{it} + \beta_5 X5_{it} + \beta_6 X6_{it} + \beta_7 X7_{it} + \beta_8 X8_{it} + \beta_9 X9_{it} + \mu_{it}$$

تستخدم تقنيات التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المتكاملة، حيث تكون المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، ويستخدم اختبار Engle and Granger (١٩٨٧) لاختبار التكامل المشترك، ويعتمد اختبار Engle and Granger (١٩٨٧) للانحدار المشترك على فحص بقايا الانحدار الزائف الذي يتم إجراؤه باستخدام المتغيرات. الجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار التكامل المشترك

| Dependent | tau-statistic | Prob.* | z-statistic | Prob.* |
|-----------|---------------|--------|-------------|--------|
| ZSCORE    | -6.153313     | 0.1805 | 48.46030    | 0.0001 |
| ROE       | -5.972711     | 0.2098 | 52.02191    | 0.0001 |
| ROA       | -6.278658     | 0.1618 | 48.67843    | 0.0001 |
| REMITT    | -9.437363     | 0.0056 | -25.55014   | 1.0000 |
| LIAGDP    | -6.404297     | 0.1227 | -22.09755   | 0.9201 |
| DEGDP     | -5.213673     | 0.3630 | -44.72105   | 1.0000 |
| DEASS     | -4.092977     | 0.7177 | -2562.278   | 1.0000 |
| CREDEP    | -5.105664     | 0.4049 | 71.19577    | 0.0001 |
| COMBRAN   | -1.351967     | 0.9999 | -5.257122   | 0.9999 |

من النتائج السابقة للتكامل المشترك، فإن للمتغيرات علاقة طويلة المدى، لذلك يمكن تقدير النموذج باستخدام نموذج المربعات الصغرى ذات المرحلتين

Dependent Variable: ZSCORE  
Method: Least Squares  
Date: 01/14/23 Time: 22:57  
Sample: 2005 2020  
Included observations: 16

| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| ROE                | -1.766293   | 0.315840              | -5.592372   | 0.0008 |
| ROA                | 26.65963    | 4.258937              | 6.259691    | 0.0004 |
| REMITT             | 0.065787    | 0.175621              | 0.374597    | 0.7191 |
| LIAGDP             | 0.027835    | 0.042178              | 0.659933    | 0.5304 |
| DEGDP              | -0.219343   | 0.061873              | -3.545055   | 0.0094 |
| DEASS              | 0.051533    | 0.049721              | 1.036445    | 0.3345 |
| CREDEP             | 0.303655    | 0.083043              | 3.656602    | 0.0081 |
| COMBRAN            | 0.031150    | 0.126698              | 0.245860    | 0.8128 |
| C                  | 6.581937    | 9.381434              | 0.701592    | 0.5056 |
| R-squared          | 0.997939    | Mean dependent var    | 16.88531    |        |
| Adjusted R-squared | 0.995583    | S.D. dependent var    | 3.413237    |        |
| S.E. of regression | 0.226843    | Akaike info criterion | 0.169204    |        |
| Sum squared resid  | 0.360204    | Schwarz criterion     | 0.603785    |        |
| Log likelihood     | 7.646371    | Hannan-Quinn criter.  | 0.191458    |        |
| F-statistic        | 423.6309    | Durbin-Watson stat    | 2.475032    |        |
| Prob(F-statistic)  | 0.000000    |                       |             |        |

### عرض نتائج النموذج القياسي في النقاط التالية:

وجاءت النتائج لتجيب على المشكلة البحثية والأسئلة البحثية كما يلي:

بالإشارة إلى العمود (١)، فإن المقياس الأول للشمول المالي (ROE)، ذو علاقة عكسية معنوية أي أن زيادة معدل العائد إلى حقوق الملكية يؤدي إلى انخفاض الاستقرار المالي (t, bzsi). بينما ROA يؤثر بشكل ايجابي معنوي على الاستقرار المالي، في حين أن النتائج المتعلقة بتأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي باستخدام كل من المقياس التحويلات الواردة من الخارج كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والخصوم المتداولة إلى GDP وودائع البنك إلى أصوله % وأفرع البنوك التجارية، نجد انه لا يوجد لها تأثير معنوي على الاستقرار المالي، بينما يؤثر كل من ودائع البنوك إلى ال GDP، حجم الائتمان إلى حجم الودائع بشكل ايجابي معنوي على الاستقرار المالي.

تتمتع مصر بشمول مالي منخفض مقارنة ببقية العالم، حتى إفريقيا. لكي تصبح جزءاً من الاقتصاد العالمي وتحقق تطوره المالي الرقمي، يجب تنفيذ الشمول المالي كشرط أساسي، لضمان التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي. نستنتج أن الشمول المالي هو عملية تتضمن الوصول إلى الخدمات المالية للفئات منخفضة الدخل المستبعدة مالياً.

## خامسا: النتائج والتوصيات

أكدت الدراسة العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي لفحص ما إذا كان كل منهما يعزز أحدهما الآخر في مصر. تشير الأدبيات إلى أن زيادة الشمول المالي يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية بالنسبة للاستقرار المالي. وتشمل الآثار الإيجابية: تنويع الأصول المصرفية، وبالتالي تقليل مخاطرها؛ زيادة استقرار قاعدة ودائعهم، والحد من مخاطر السيولة؛ وتحسين انتقال السياسة النقدية. وتشمل الآثار السلبية تآكل معايير الائتمان (على سبيل المثال، الرهن العقاري الثانوي)، ومخاطر السمعة المصرفية، وعدم كفاية التنظيم لمؤسسات التمويل الأصغر. تمثل بيانات الشمول المالي إشكالية بسبب قصر مدتها الزمنية ومحدودية توفرها.

بعض المتغيرات لها عام واحد فقط من الملاحظة، والبعض الآخر فقط عامين. ومع ذلك، بالعمل مع بيانات PANEL، على الرغم من الحجم الصغير نسبياً، يمكننا التحكم في المشكلة الأكثر خطورة المتمثلة في التجانس من خلال استخدام نموذج المربعات الصغرى الديناميكي، تميل الدراسات السابقة إلى إيجاد آثار إيجابية لزيادة الشمول المالي على الاستقرار المالي، أي أن الاثنين مكملان بدلاً من وجود مقايضة بينهما. عملنا التقديري يدعم هذا أيضاً. على وجه التحديد، وجدنا أدلة على أن زيادة حصة الإقراض تساعد على الاستقرار المالي في مصر، ويشير هذا إلى أن تدابير السياسة العامة لزيادة الشمول المالي، سيكون لها فائدة جانبية تتمثل في المساهمة في الاستقرار المالي. نجد أيضاً أن نسبة الائتمان المصرفي للنتاج المحلي الإجمالي يقلل من الاستقرار المالي.

هناك حاجة إلى نهج تدريجي لضمان إدراج الشمول المالي في الاقتصاد المصري. هناك شرطان أساسيان مهمان هما زيادة الوعي المالي ومحو الأمية المالية بين الأفراد عندما لا يعد نقص المال عقبة. إن دور الحكومة والبنك المركزي هو توجيه الاستثمارات إلى حملات التثقيف المالي، مثل الإعلانات التلفزيونية والبرامج التعليمية وتوسيع فروع البنوك للوصول إلى المواطنين في كل من المناطق الحضرية والريفية.

يمكن أن تأخذ الدراسات المستقبلية في الاعتبار آثار تدابير إدراج الأسرة، مثل النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم ودائع أو قروض في مؤسسة مالية رسمية، يمكننا أيضاً فحص مقاييس أخرى للاستقرار المالي، مثل تقلب نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو القروض المصرفية، أو الودائع المصرفية، أو وجود أزمات مالية.

## المراجع:

- Ajefu, Joseph B., Ayse Demir, and Houra Haghpanahan. 2020. The Impact of Financial Inclusion on Mental Health. *SSM Population Health* 11: 100630. [CrossRef] [PubMed]
- Alshatti, Ali Sulieman. 2015. The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks. *International Journal of Business and Management* 10: 62. [CrossRef]
- Aterido, R., Beck, T., & Lacovone, L. (2013). Access to Finance in Sub-Saharan Africa: Is There a Gender Gap?. *World Development*, 47, 102-120. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2013.02.013>
- Banna, Hasanul & Alam, Md Rabiul. (2021). Is Digital Financial Inclusion Good for Bank Stability and Sustainable Economic Development? Evidence from Emerging Asia. *ADB Economics Working Paper Series*.
- Bitar, Mohammad, Kuntara Pukthuanthong, and Thomas Walker. 2018. The Effect of Capital Ratios on the Risk, Efficiency and Profitability of Banks: Evidence from OECD Countries. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money* 53: 227–62. [CrossRef].
- Chowdhury, Mohammad Ashraful Ferdous, and Mohamed Eskandar Shah Mohd Rasid. 2016. Determinants of Performance of Islamic Banks in GCC Countries: Dynamic GMM Approach. In *Advances in Islamic Finance, Marketing, and Management*. Bingley: Emerald Group Publishing Limited, pp. 49–80. [CrossRef]
- Committee on the Global Financial System. 2010. Macroprudential Instruments and Frameworks: A Stocktaking of Issues and Experiences. *CGFS Papers No. 38*. Basel: Bank for International Settlements.
- Demirguc-Kunt, A., and L. Klapper. 2012. Measuring Financial Inclusion: The Global Findex Database. *Development Research Group Policy Research, Working Paper No. 6025*. Washington, DC: World Bank.
- Drehmann, M., C. Borio, and K. Tsatsaronis. 2011. Anchoring Countercyclical Capital buffers: The Role of Credit Aggregates. *International Journal of Central Banking* December: 189–240.
- Eid, N., & Awad, M. (2018). Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt. *IOSR Journal of Economics and Finance*.

- European Central Bank. 2012. Financial Stability Review. What is Financial Stability? Frankfurt: European Central Bank. [www.ecb.int/pub/fsr/html/index.en.html](http://www.ecb.int/pub/fsr/html/index.en.html).
- Federation of Egyptian Banks FEB and Federation of Egyptian Industries. (2017, September). Facilitating Bank Account Transactions: Steps Towards Financial Inclusion in Egypt, Policy Recommendations, pp. 1-48.
- Khatib, Saleh F. A., Dewi Fariha Abdullah, Ahmed A. Elamer, and Raed Abueid. 2021a. Nudging toward Diversity in the Boardroom: A Systematic Literature Review of Board Diversity of Financial Institutions. *Business Strategy and the Environment* 30: 985–1002
- Morgan, Peter & Pontines, Victor. (2014). Financial Stability and Financial Inclusion. *SSRN Electronic Journal*. 10.2139/ssrn.2464018.
- Rashdan, Abeer and Eissa, Noura, the Determinants of Financial Inclusion in Egypt (October 21, 2019). *International Journal of Financial Research*, Vol. 11, No. 1; 2020, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3649051>
- Sarma, M. (2015). Measuring Financial Inclusion. *Economics Bulletin*, 35, 604-611. Islam, Md Shahidul, and Shin-Ichi Ichi Nishiyama.
- Siddik, Md & Kabiraj, Sajal. (2020). Digital Finance for Financial Inclusion and Inclusive Growth. 10.1007/978-3-030-08277-2\_10.
- Swamy, V. (2014). Financial Inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households. *World Development*, 56, 1-15. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2013.10.019>
- The Determinants of Bank Net Interest Margins: A Panel Evidence from South Asian Countries. *Research in International Business and Finance* 37: 501–14.
- Zamil, Izdihar Abdullah, Suresh Ramakrishnan, Noriza Mohd Jamal, Majeed Abdulhussein Hatif, and Saleh F.A. Khatib. 2021. Drivers of Corporate Voluntary Disclosure: A Systematic Review. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, ahead of print.

الباز، هبه محمود (٢٠٢١). تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد ودور الشمول المالي في مواجهتها مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج ٢٩، ع ١٤، ١ - ٤٤، معهد التخطيط القومي.

البيك، احمد سعيد، الحداد، ايمان فاروق. (٢٠٢٢). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد - المجلد الخامس عشر - العدد الرابع عشر.

السن، عادل عبدالعزيز علي. (٢٠١٩). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد ٥، عدد ٢، 102 - 1 ص. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1190183>